

النظام الدولي: البارز والخفي في خصائصه وهيكلته

International Order: Prominent and Hidden In Its Features and Structure

رتيبة بررد

جامعة مولود معمري- تيزي وزو (الجزائر)، ber_ratiba@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/06/12 تاريخ القبول: 2021/12/29 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص:

تناقش الورقة البحثية طبيعة النظام الدولي (الحالي، الراهن، الجديد، كما يحلو لكل واحد تسميته)، من ناحية التركيز على أهم خصائصه وملاحظه، وأيضا أهم المؤشرات الكفيلة بتبيان الثابت والمتغير فيه. يعود تركيز الورقة على موضوع النظام الدولي، لأهمية فهم البارز والخفي فيه. أهمية الموضوع مرتبط بفكرة أن هذا النظام يشكل خطر أكثر مما يعكس حالة الوضع الدولي، وهذا من ناحية أنه يجسد دعما لحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، مما يفسر سعيها الحثيث على الحفاظ عليه. كما أن النظام الدولي نفسه في خطر، لأنه مهدد في توازنه، خاصة في ظل تزايد النزعة الإقليمية، التي ساعدت ودعمت طموح القوى الإقليمية في الصعود والمنافسة على النفوذ وتحقيق المصالح المادية والمعنوية. كلمات مفتاحية: النظام الدولي؛ الراهن؛ الهيكلية؛ الملامح؛ المؤشرات.

Abstract:

The research paper discusses the nature of the international system, in terms of focusing on its most important characteristics and features, as well as the most important indicators to reflect the constant and the variable in it. The focus of the paper on the subject of international order is due to the importance of a clear and hidden understanding.

The importance of the topic is linked to the notion that the regime poses a greater threat than the state of the international situation. This, on the one hand, reflects support for the protection of the interests of the United States of America, which explains why it is striving to preserve it. The international system itself is in danger, as it is threatened in its balance, in the light of increasing regionalism, which has helped and supported the ambition of regional Powers to compete for influence and to achieve interests.

Keywords: International system ; current; structural, profile; indicators.

مقدمة:

يكثر الحديث في الأدبيات السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة عن النظام الدولي الجديد، كمصطلح ومفهوم غامض إلى حد معين، ظهر ليتزامن مع التحولات والتغيرات الجذرية التي طرأت على الساحة الدولية، كما جاء ليعبر عن بزوغ فترة أو حقبة جديدة في مسار تطور تاريخ وواقع العلاقات الدولية. يعكس النظام الدولي الجديد الكثير من السمات والمؤشرات الجديدة الداعمة لحقيقة وجود تحول في هيكلية النظام الدولي الذي كان سائد قبله.

هذه المؤشرات اعتبرها أو أطلق عليها البعض تسمية نهاية التاريخ، محاولاً تأكيد الهيمنة الأمريكية كحتمية، على هذا النظام الدولي الجديد. بينما يراها البعض الآخر مجرد حلة عرضية وفترة مرحلية مصيرها أن تنتهي كما الحال مع كل المراحل التي عرفها تطور تاريخ العلاقات الدولية. وهناك من يرى في هذا النظام الدولي الجديد مجرد إطار (مؤسسي، دبلوماسي، سياسي، اقتصادي وقانوني...) تعمل من خلاله القوة النازمة للعلاقات الدولية على دعم تحكمها وهيمنتها على الأطراف الدولية الأخرى.

يتولد عن هذا الواقع الجديد جملة من التفاعلات بين الوحدات السياسية الدولية المشكلة لهذا النظام، في إطار علاقات تعاونية تارة وتنافسية تارة أخرى، وتصل أحياناً أخرى إلى المواجه والتصادم بفعل تضارب الاستراتيجيات والمصالح، مما يولد حروباً وأزمات زاد تعقيداً وشدتها خلال حقبة الأحادية الأمريكية بالذات.

سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الموضوع من خلال إعطاء أهمية للمدخل المفاهيمي فيه، لأن التداخل والالتباس في المفاهيم ليس بالأمر البريء بل وراءه مقاصد وأهداف مسطرة، كما نبين أبرز خصائص هذا النظام الدولي الجديد، وكذا أهم المؤسسات الداعمة له.

وانطلقنا في ذلك نطرح الإشكالية التالية: ما هي أبرز ملامح وخصائص النظام الدولي

الجديد، وكيف يستغل المؤسسات الدولية لدعم الهيمنة الأحادية؟

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للنظام الدولي المطلب الأول: التداخل والالتباس المفاهيمي

يعد مفهوم النظام من بين المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية تطرق له العديد من الدارسين والمختصين في الحقل السياسي وشؤون السياسة الدولية كما هو الحال بالنسبة "لآرون"، "بولدنغ"، "هوفمان"، "كابلان" و"مدلسكي" و"روزكرانس" وغيرهم، إذ نجد أبرز التعريفات المقدمة للنظام الدولي في حقل العلاقات السياسية الدولية، تلك المتفق حولها عن كونه أكثر تعقيدا من مجرد تفاعلات بين الدول والحكومات حول الظواهر السياسية والأمنية، إذ تتجاوزها إلى فواعل أخرى إلى منظومة التي تشكل النظام، فلا يجب الإكتفاء بالتأكيد على الأبعاد الصراعية والتنافسية داخله إلى التأكيد كذلك على الأنماط التعاونية وظاهرة الإعتماد المتبادل التي يشملها النظام الدولي، إذ يؤكد كل من "كوهي" و"ناي" من جهتهما على الدور الذي تلعبه فواعل أخرى عابرة للحكومات والقارات كما الحال بالنسبة للشركات الكبرى والمنظمات الدولية التي تدخل في تجسيد النظام الدولي والتأثير عليه. (المنعم 1987، ص16).

نجد هناك إلتباس مفهومي كبير بين النظام والمنظومة والمنتظم والنسق التي يقصد بها جميعا (system) وبين مفهوم النظام بمعنى (order) حيث أن مصطلح (system) يعني في أدب العلاقات الدولية "مجموعه من الوحدات والأجزاء المتفاعلة" وعرفة جوزيف فرانكل بأنه: "مجموعه من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام". (طشطوش 2010، ص35) يعبر النظام الدولي بذلك عن أصناف التفاعلات القائمة بين الدول والوحدات الدولية فهو يحمل في طياته معنيين هامين: معنى القواعد (Order) ومعنى النظام كنظم (System)، ليعكس الأول تنظيم العلاقات الدولية بين الدول، ويعكس الثاني ما يتعلق بالتنظيم داخل الدول مما يكشف التفاعلات المختلفة بين الوحدات السياسية في إطار السياسة الدولية مهما كانت طبيعتها (دولا أو منظمات...). (حقي 1999، ص45).

نجد "محمد طه بدوي" من جهته يطلق على النظام تسمية "النسق" ويعرفه بأنه: "مجموعه من عدد من الوحدات السياسية بقوى متدرجة يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى" جميع هذه التعريفات تحتوي على شقين هما: أولهما وجود وحدات في

المجتمع الدولي بمختلف الأنواع ، ثانيهما وجود تفاعل وحراك بين هذه الوحدات، وهذا يعني انه لم تعد الدولة وحدها هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية بل أصبح هناك لاعبين آخرين بالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية والمنظمات العابرة للقوميات واتحادات العمال وصندوق النقد ومنظمة الصحة ... الخ، والتفاعل بين الوحدات هو عبارة عن فعل ورد فعل، فأني فعل من جانب الدولة (أ) ينتج عنه رد فعل من جانب الدولة (ب)، وقد تأخذ هذه التفاعلات شكلين أما سلبي وإما إيجابي وهي على أنواع مختلفة إما سياسية أو اقتصادية أو دبلوماسية أو دعائية وإعلام وكذلك حركة الأفراد والجماعات وهذا ينقلنا إلى تبدل تسمية النظام الدولي إلى النظام العالمي حيث لم تعد الدولة هي وحدة التحليل بل أصبح العالم كله مجالاً لذلك (هـ. طشطورش 2010، ص35).

إذا عدنا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي ساد الإختلاف حول تسميتها إذ رأى فيها البعض نهاية التاريخ، وأطلق عليها البعض الأخر مصطلح النظام العالمي الجديد تعبيراً عن تلك التحولات التي ترتبت عنها ظهور تقلبات جذرية في هيكل توزيع القوة العالمية بفعل زوال النمط الثنائي القطبي وبرزو نجم الأحادية القطبية المهيمنة.

المطلب الثاني: ماهية النظام الدولي الجديد

ننطلق من فكرة التأكيد على انه لا يوجد إتفاق جامع يشمل مفهوم النظام الدولي الجديد لسبب الغموض الذي يشوب ظهوره، إذ يغيب المصطلح أحيانا ويبرز من جديد على فترات زمنية متقاطعة، إذ سبق وأن جاء على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق "وورد وولسون" منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى، ومن أبرز إستعمالات المصطلح في العهد المعاصر في قمة مالطا 1989 إثر الحوار الذي جمع "مخائيل غورباتشوف" و"جورج بوش الأب"، وفي وقت ليس ببعيد لجأ "هنري كسنجر" بدوره إلى نشر مقالة في أعقاب ولاية الرئيس الأمريكي الجديد "بارك أوباما" تحت عنوان "الفرصة من أجل نظام دولي جديد". (المخادمي 2010، ص36)

نجد من جهة أخرى ظاهرة تعدد الرؤى حول مفهوم النظام الدولي، فمضمون النظام العالمي الجديد بالنسبة لسوفييتيين رافق فترة بداية سياسة إعادة البناء (البريسترويكا) الذي يعكس التنقل من مرحلة الصراع السلمي إلى فترة التطبيق الديمقراطي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية سبقتها إلى الترويج الدولي للمصطلح، أما المفهوم الأمريكي فهو مبني على الطرح الذي جاء به

الرئيس الأسبق جورج بوش الأب على طول 1989 و1990، الذي يوحي بقيام نظام عالمي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ودعم الطرح جملة من المفكرين والدارسين كما الحال بالنسبة لـ"فرنسيس فوكوياما"، الأمر الذي إنعكس واقعياً في حرب الخليج الثانية وما تلاها من تدخلات أمريكية في العالم بإسم المبادئ الديمقراطية تارة ومحاربة الإرهاب تارة أخرى. (ع. المخادمي 2010، ص36)

لعل الإتفاق الموجود حول مفهوم النظام الدولي الجديد يرتبط بمعنى تغير وتحول هرم السلطة والقوة وكذا القواعد التي تحكم العلاقات الدولية، إلا أن الإختلاف يبقى يشوب قضية تحديد الجديد في هذا النظام، بحيث نجد البعض يركز على بعد قيمي مرتبط بظهور عالم يسوده السلم والأمن بعد العاصفة الباردة التي هبت بين القطبين، ويركز البعض الأخر على وجود نقلة في العلاقات الدولية مقارنة سابقه، ويركز آخرون على فكرة تطور وتحول النظام من ناحية الخصائص مع حمله لبعض ملامح السابق، (المنعم، حرب الخليج والنظام العالمي الجديد 1991، د.ص) بصفة عامة هناك جملة من التعريفات المرتبطة بمفهوم النظام، أبرزها:

- أناتول رابوبورت (Anatole Rapoport) يرى في النظام أنه: "المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الإعتماد المتبادل بين الأجزاء بما يمكن تسميته بالنظام"
- مورتن كابلان (Morton Kaplan) يعرف النظام بأنه: "جملة المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة ومتغايرة في نفس الوقت مع بيئاتها كما أن بينها مجموعه من العلاقات الداخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية" (دورتي وبالستغراف 1985، 113).
- ستانلي هوفمان (Stanley Hoffman) من جهته عرفه بأنه: "عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية في السياسة الدولية". (waltz 1979, p162)
- أنتوني دولمان (Antoni Dolman) فيعرف النظام الدولي على أنه: "أنموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقاً لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة" (حقي 1999، ص42، 43).

بصفة عامة كل نظام سياسي تنطبق عليه ثلاث مواصفات أساسية: الأولى التفاعلية بين وحداته، الثانية هي حالة التأثير المتبادل من جراء الإعتماد، والثالثة مرتبطة الحفاظ على البقاء وإستمرارية المؤسسات القائمة بكل السبل، (منوفي 1987، ص39، 40) وفقاً لذلك النظام الدولي

هو كذلك عبارة عن مجموعة الوحدات السياسية التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة لتصل إلى مرحلة من الاعتماد المتبادل مما يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين، تشمل هذه التفاعلات الدول والمنظمات الدولية والعوامل دون القومية كالحركات التحريرية والعوامل عبر القومية مثل الشركات المتعددة الجنسية وغيرها، هذا النمط من النشاط والتفاعل يعتبر حسب البعض معزز لأهداف المجتمع الدولي، والتي عددها أربعة: المحافظة على المجتمع الدولي بحد ذاته، إستقلال الدول الأعضاء، السلام والاستقرار وتطوير معايير السلوك الدولي وقواعده كقوانين الحرب، أما النظام العالمي هو نظام يسود البشرية جمعاء، يتمتع إذن النظام العالمي بقيمة أكثر رسوخا وإستقرارا، في حين أن قيمة النظام الدولي هي قيمة مساعدة فحسب، مما يؤكد وجود توتر بين مفهومي النظام الدولي والنظام العالمي. (قريفش وأوكلاهان 2008، ص424) للنظام الدولي عدد من الخصائص، منها: الشمولية، بمفهوم العالمية وليس القارية، وعدم التجانس، إذ يقوم على مجموعة من دول ذات قيم وأيدولوجيات متباينة ومصالح متباينة، التفاعل بين الوحدات ورفض العزلة فالعالم بمثابة قرية صغيرة، انعدام السلطة الدولية بمعنى عدم وجود حكومة عالمية.

المبحث الثاني: ملامح وخصائص النظام الدولي الجديد

المطلب الأول: التغييرات الهيكلية والمستجد دوليا

يقصد بهيكل النظام العالمي توزيع القدرات داخل هذا النظام، بمعنى حالة ترتيب الوحدات المشكلة له سواء بشكل إنفرادي (دول) أو جماعي (تكتلي)، والإهتمام بهذا البعد راجع إلى أهمية تمعن النظر في إنعكاسات هذا التوزيع على سلوك الوحدات الدولية، وفهم العلاقات الناتجة عن قدرة أحد الأطراف أو بعضها على السيطرة على توجهات فاعلين آخرين. لقد إنقسم الدارسين بخصوص تحليل هيكلية النظام العالمي وتأثيراتها إلى شطرين، الأول الذي يعبر عن أنصار الهيكلية الذين يعطون إعتبار كبير ودور رئيسي لهيكل النظام العالمي وتفاعلات القوة فيه، أما الثاني نجد أنه يؤكد على ضرورة عدم إغفال عاملين رئيسيين مرتبطان بدور العوامل والقيادات الداخلية في تحديد توجهات السياسة الخارجية للدول، (محمد السيد و آخرون، 1994، ص24، 25) هذا الإختلاف وُلد العديد من الأطر النظرية المهمة بتوصيف هذا النظام كنظرية الثنائية القطبية، نظرية التعددية

القبطية، نظرية الأمن الجماعي، إذ جاءت كل منها لأجل تقديم تفسيرات وقرارات لكل مرحلة عرفها هذا النظام بكل خصوصيتها.

– إذا أردنا التعرف أكثر على سيورة هذا النظام منذ نشأة العلاقات السياسية الدولية مع مؤتمر واستفاليا 1648، لابد أن نتوقف عند ست فترات أساسية: (مجهول مرجع إلكتروني غير مسجل)

– المحطة الأولى، التي تمتد من معاهدة واستفاليا 1648 إلى مؤتمر فينا 1815، تميزت بمحدودية العلاقات الدولية بين الدول القومية ذات السيادة دون أن تشمل أي هيئات أو جماعات لا تتوافر على مقومات الدولة وخصائصها مهما كان دورها في المجتمع الدولي.

– المحطة الثانية، تمتد من مؤتمر فينا 1815 إلى إندلاع الحرب العالمية الأولى، تميزت بتطور العلاقات السياسية الدولية، وتسجيل تطور نوعي في قرارات مؤتمر فينا المنعكسة على التوازن الدولي الذي أخذ على عاتقه مهمة الأمن والاستقرار في أوروبا.

– المحطة الثالثة، تبدأ بنهاية الحرب العالمية الأولى 1919 إلى غاية إندلاع الحرب العالمية الثانية)، طبعها بروز نظام الأمن الجماعي، الذي تبلور بإنشاء عصبة الأمم بمقتضى معاهدة فرساي في 28 جوان 1919.

– المحطة الرابعة، تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 إلى إسقاط جدار برلين 1989، وأبرز ما يميزها حالة الحرب الباردة والثنائية القطبية، والصدام الأيديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية.

– المحطة الخامسة، من 1992 حتى سبتمبر 2001، إذ عرفت إختيار المنظومة الشيوعية، وتحول النظام العالمي إلى نظام أحادي القطبية تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية على هرم السلطة العالمية.

– المحطة السادسة، التي تبدأ من أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى يومنا الحالي، والتي عرفت قيام حرب شاملة ضد ظاهرة الإرهاب الدولي تقودها القوة الولايات المتحدة، إذ تجلى فيها إفراط في تحكم الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام العالمي الجديد، من خلال إستعمال القوة بنوعيتها الصلبة واللينية.

لقد اختلف الكثيرين حول هذه البنية التي بلغها النظام الدولي الجديد، إذ تشكلت حولها ثلاث تيارات أساسية، يرى الأول في إهيار الإتحاد السوفياتي بداية الريادة الأمريكية في ظل القوة الأحادية المهيمنة المسيرة على الأوضاع العالمية، في حين يذهب التيار الثاني إلى أن التفوق بالأمم الحتمى، إذا لابد من مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية دون التركيز على الجانب القوة العسكرية والتكنولوجية مع تناسي الجانب الإقتصادي الذي يبرز ريادة وحدات أخرى، أما التيار الثالث فيدعو إلى التريث من منطلق إيمانه بالنظام تعددي قيد التشكل لم يتحدد بعد بدقة عدد الفاعلين فيه. (محمد السيد وآخرون، ص84)

إلا أن المتفق عليه أن القطبية محدد رئيسي في هذا النظام الجديد، وتوزيع القوة بين الأطراف يشمل مجالات ريادة وقوة عدة من تكنولوجية وعسكرية وإقتصادية وحتى الثقافية منها، مما يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية تتربع على هرم هذا النظام الجديد بفعل إمتلاكها حزمة القوى هذه، وتحكمها فيها كأداة لتحقيق المصالح الأمريكية بكل الأشكال والأساليب، من خلال قبضتها المحكمة على أعضاء وأجزاء النظام الدولي القائم على كل ما قد يهدده بالزوال. (علوي د.س.ن، ص66)

المطلب الثاني: مؤشرات التحول على المستوى الدولي

الفرع الأول: السمات السياسية لتحول النظام الدولي

عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة وبالتحديد فترة ما بعد التسعينات ثورة كبيرة في الشؤون السياسية الدولية، إذ اتسم النظام السياسي الدولي الجديد باللاتجانس والتباين بين وحداته من حيث الحجم والقوة واللاتوازن بين دول الشمال ودول الجنوب، إستلمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية دور المنظم، في الحين الذي كان يراود العالم الرجاء في زوال الظاهرة الحربية والتوجه نحو السلام العالمي، ولقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث جملة الثورات التي حدثت في المفاهيم والتعاملات سواء على مستوى السيادة التي أصبحت مشروطة بمدى مساهمة الدولة كعنصر إيجابيا أو سلبيا في الحفاظ على الاستقرار الدولي، أما التغير الثاني مس الأمن والحفاظ على السلام الدولي نتيجة لتزايد ظاهرة الإعتماد المتبادل وغياب الظاهرة العدوانية ضد الدول، فأصبحت الحماية تنصب على النظام الدولي من آثار الأزمات الداخلية القابلة للإنتشار. عرف بدوره مفهوم الدفاع الشرعي عن النفس نصيبه من التغيير، فهو لا يعنى فقط مواجهة للهجوم

الخارجي ولكن التصدي لظاهرة اللاستقرار العالمي، نجد كذلك ظاهرة تراجع القانون الدولي وازدواجية المعايير في التطبيق في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، حفظ السلام، حماية البيئة.. مما دعم ظاهرة تصاعد التوترات، الصراعات الحروب الأهلية والإقليمية سواء لأسباب دينية أو عرقية أو إقتصادية في مناطق عدة (باكستان، الصومال، رواندا بروندي، رواندا، العراق وأفغانستان...) وتزايد التوتر السياسي في الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وإفريقيا الوسطى وظاهرة الهجرة الغير شرعية.

الفرع الثاني: المؤشرات العسكرية لتحول النظام الدولي

بوادر التوجه إلى النظام الدولي الجديد على المستوى العسكري تبرز في ظاهرة حل الأحلاف العسكرية الإشتراكية السابقة كحلف وارسو، والتوجه نحو سياسة ضبط الأسلحة الإستراتيجية من خلال إتفاقية "ستارت 2" بين الولايات المتحدة وروسيا في 1993 لتخفيض الترسانتين النوويتين بنسبة عالية، وحلق تعاون روسي/أميركي لضبط الأسلحة النووية (أوكرانيا، روسيا البيضاء وكازاخستان) مع عقد مؤتمرات لمنع الإنتشار النووي وضبط المخزون النووي، والتضييق على الأنظمة الطموحة كإيران وكوريا الشمالية من خلال منع تسربه إليها، في الوقت نفسه نجد تكثيف الجهود لإقامة القواعد العسكرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط (الكويت، السعودية، قطر..). هي إذن مرحلة الإنتقال من سباق التسلح إلى تنظيم التسلح لكن في المقابل نجد ظاهرة تنامي مبيعات الأسلحة الأميركية رغم الإنخفاض الحاد في أسواق التسلح، فقد إرتفعت حصة الولايات المتحدة الأميركية على سبيل المثال خلال الفترة (1999/1989) بنسبة 45% وتراجع السوق العالمي في الوقت نفسه بنسبة 10%، وسيادة مبدأ توازن الرعب النووي وظاهرة ممارسة الإكراه على الدول الطموحة خاصة في المجال النووي، ضف إليها تضاعف دور ونشاط المنظمات الإقليمية بكل الأبعاد كما الحال مع توسيع حلف شمال الأطلسي، وكذلك توسيع الدور العسكري الياباني من خلال عقد إتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة عام 1998، وصياغة مشروع الميثاق الأوروبي المتوسطي للأمن والاستقرار في المنطقة (شتوتغارت 1998) وكذا إعداد وثيقة الأمن القومي الروسي التي تراهن على إحياء الدور الروسي العالمي، وغيرها من الترتيبات العسكرية والإستراتيجية في ظل حالة اللولج إلى عهد جديد

في النظام الدولي الذي أدى إلى نشوب حوالي 48 حرباً خلال فترة التسعينات فقط. إلا أن منعرج أحداث 11 سبتمبر 2001 الذي يعتبر بمثابة مبرر جديد لدعم الهيمنة الأمريكية لمواجهة الإرهاب الدولي والدول المارقة دعم التوجه الإنفرادي للولايات المتحدة وولد إستراتيجيات جديدة كالضربات الوقائية، من خلال الحرب على أفغانستان وإحتلال العراق ودعم فرضية العجز الأوروبي.

الفرع الثالث: المؤشرات الاقتصادية لتحول النظام الدولي

النظام الدولي الجديد على المستوى الإقتصادي يتسم بتزايد ظاهرة الإتجاه نحو الكتل الدولي، وهو نظام متعدد الأقطاب من ناحية صعود قوى إقتصادية كبرى كالإتحاد الأوروبي أو في شرق آسيا، ويرى "وليد عبد الحي" أن أهم مؤشرات التحول الاقتصادي في تبرز من خلال المجالات المتعلقة بتراجع النموذج الإشتراكي في التنمية وسيطرة النموذج الرأسمالي، ولكن النموذج الآسيوي أخذ في النمو والتصاعد ويزاحم النموذج الرأسمالي، وكذا استمرار التنافس والحروب بل تزايدها حول المناطق النفطية وحقوقه الجديدة والموارد الخام في آسيا وأفريقيا، وتنامي عمليات التجسس الاقتصادي واندماج الشركات العالمية الكبرى بقصد السيطرة على التجارة الدولية، الأمر الذي سرع باتساع مساحة الفقر وتزايد الفوارق الطبقة داخل الدول وتآكل الطبقات الوسطى، وزرع في العالم مشاكل التبعية الإقتصادية والمديونية وغيرها ووسع المحيط في مقابل تقليص المركز على حد رؤية التبعية الجديدة.

الفرع الرابع: المؤشرات الثقافية لتحول النظام الدولي

عرف النظام الدولي الجديد على المستوى الثقافي هيمنة الثقافة الغربية والأمريكية وما يتفق على تسميته بالعمولة الثقافية لتعبير بذلك العالمية عن الإلغاء للهوية الثقافية المحلية، (الجابري 1998، د.ص) من خلال الثورة التكنولوجية التي أحدثت ثورة هائلة في مجالات الفضاء والمعلوماتية، العقول الإلكترونية والهندسة الفضائية، وفي وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها، والتي إنعكست بشكل كبير على سرعة التواصل، ودور الآليات الإعلامية والفنية في فرض نفوذ النموذج الغربي الذي يهدد وجود الهويات الثقافية المحلية وريقها إلى الصعيد العالمي، من خلال نشر القيم الإنسانية كالتسامح والدفاع عن حقوق الإنسان أينما كان وكذا الإعتراف بهوية الآخر وثقافته والإلتحام بين الشعوب على إختلاف ألوانها ولغاتها وثقافتها، بالموازاة مع زرع

الإنفكاكات والحروب العرقية والطائفية، وغيرها من محاولات السيطرة من خلال الحروب الثقافية كتلك التي تستهدف الحضارة العربية الإسلامية منذ طرح كتاب صدام الحضارات (هانتجتون 1998، ص169) والتي تجددت في شكل منقح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ضف إلى ذلك التغير الجزري والعميق الذي جعل ميادين المعرفة تتحول إلى قوة إنتاج أساسية، وما نمو البطالة والفقر وإتساع دائرة المهمشين على الصعيد العالمي سوى بعض مظاهر هذا التناقض. (الجباعي د.س.ن) فالنظام الدولي الجديد يعكس إذن حركية سريعة وقوية للولوج في حقبة جديدة في العلاقات الدولية لها سماتها وخصائصها المميزة والتي رأى البعض فيها نهاية التاريخ بينما يرها البعض الآخر مجرد مرحلة لتطور العلاقات الدولية التي مرت عبر تاريخها بالعديد من الدورات والنظم وتنتهي كسابقتها ليحل محلها نظام دولي آخر، ومن أبرز خصائصه بروز فواعل وقوى جديدة تطمح لبلوغ مكانة مرموقة في الترتيب الدولي للقوة.

المبحث الثالث: المؤسسات الداعمة للنظام الدولي الجديد

بمجرد إندثار المعسكر الإشتراكي إتضح جليا بأن النظام الدولي إستقر على صيغة الأحادية القطبية المركزة تحت هيمنة أميركا، وهو ما دفع الكثير من المحللين إلى التأكيد على أساس أن أجهزة ومكانيزمات النظام الدولي أصبحت تشكل جزءا لا يتجزأ من النظام السياسي الأميركي، فهي بفعل ذلك أصبحت موظفة بشكل شبه تام لخدمة المصلحة والهيمنة الكونية الأميركية كما حدث على سبيل المثال في حرب الخليج الثانية، أزمة كوسوفو وغيرها من الأزمات الدولية، فالتحولات الدولية أفرزت وضعا جديدا يكرس المصلحة والهيمنة والزعامة الأميركية على النظام الدولي. (بوقارة د.س.ن)

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية

الفرع الأول: هيئة الأمم المتحدة

أنشأت هيئة الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، إذ أخذت على عاتقها مسئولية تفادي وقوع وإستفحال الأزمات، وتحدد مهام الأمم المتحدة الأساسية عموما في العمل على تحقيق السلام، وحفظ السلام وبناءه. (مانع، 2006، ص174) بعد نهاية الحرب الباردة وعقب زوال الاتحاد السوفياتي إنخفضت نسبة وحدة الصراعات إذ عرفت سنوات بعد

1989 إتساع حجم عمليات حفظ السلام بشكل يفوق كل ما تم منذ عام 1945، ومع إستمرار المهام التقليدية لقوات حفظ السلام ظهرت مهام جديدة تتوافق مع الأوضاع الدولية الجديدة نذكر من بينها: مراقبة أوضاع حقوق الإنسان والمساعدة في إجراء الانتخابات، وإعادة توطين اللاجئين، ونزع سلاح القوات المتحاربة. لعل من أبرز الدلائل الجلية لتراجع وتقلص دور منظمة الأمم المتحدة تجاوزهها من الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة في قضية الغزو الأمريكي للعراق عام 2003

الفرع الثاني: حلف شمال الأطلسي

الحلف في القانون الدولي والعلاقات الدولية هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الأطراف المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب، سياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تعمم من حيث المبدأ، مبدأ التحالف حتى تجعله عالمياً بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة، (مقلد 1985، ص70) فالهدف هو العمل معاً حول مسائل أمنية مشتركة، بهدف المشاركة في وضع ترتيبات أمنية تعاونية قصد حماية نفسها من أي وخطر مشترك أو محتمل يهدد مصالحها، من خلال إستجماع مواردها وتوحيد جهودها لزيادة نفوذها في إطار النظام الدولي وتعزيز أمنها خارج حدود الحلف. (قريفيش وأوكلاهان، ص194)

إن فكرة إنشاء حلف شمال الأطلسي تعود تاريخياً إلى فترة ما بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وما خلفته من نتائج مدمرة على العالم والدول المنهزمة، حيث تزايدت الحاجة إلى إنشاء تحالفات وتكتلات عسكرية، إلا أنها لم تتحول إلى واقع بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية، إذ تم تشكيل هذا الحلف العسكري أثناء الحرب الباردة بموجب معاهدة شمال الأطلسي الموقعة في واشنطن في 4 أبريل 1949 بهدف الدفاع عن أوروبا الغربية الرأسمالية، ولمواجهة المد الشيوعي نحو أوروبا الشرقية، كان يضم حينها 12 دول وحالياً 26 عضواً، ومقره العاصمة البلجيكية بروكسل. لقد عرفت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتلاها من حرب باردة بروز ظاهرة الأحلاف الدولية كصيغة للحفاظ الأمن الجماعي، لتوازن القوى بينهما، ومن بينها حلف شمال الأطلسي (OTAN) أو الناتو (NATO)، كأهم حلف عرفه المعسكر الغربي منذ زمن الثنائية القطبية، والذي عرف إمتداداً في التاريخ حتى بعد زوال الأتحاد السوفياتي -السابق- السبب

المباشر لإنشائه. نجد أن أبرز وظائف الحلف الأطلسي أثناء الحرب الباردة مواجهة الإتحاد السوفييتي والمد الشيوعي، مثلما جاء في "إعلان ترومان" المتضمن حق التدخل العسكري ضد الشيوعية، عموماً مهمة الدفاع العسكري لحلف شمال الأطلسي تقوم على أمرين أساسيين أولهما إشراك أوروبا في الحرب المحتملة بالأسلحة التقليدية، ثانيهما مساهمة الولايات المتحدة في الحرب معتمدة على أسلحتها النووية. (مقلد، 1979، ص194)

يمكن ترجمة الأدوار التي لعبها حلف شمال الأطلسي، بالرجوع للمعاهدة المؤسسة له، وتمثل أبرز هذه الأدوار في المحافظة على حرية الدول الأعضاء وحماية أنظمتها السياسية القائمة على أسس الديمقراطية البرلمانية والقيم الحضارية، تنسيق جهود الدول المتحالفة لتحقيق الأهداف المشتركة خاصة السياسية والاقتصادية، ردع العدوان الذي قد يقع على إحدى الدول الأعضاء. (مقلد، 1991، ص247)

بصفة عامة حدد "روبرت أوسغود" أربع وظائف أساسية لحلف شمال الأطلسي، وهي مرتبطة بزيادة القوة الخارجية من خلال ضم قوى الأطراف المتحالفة، تثبيت الأمن الداخلي للدول المتحالفة، تقييد وكبح المتحالفين من خلال صون ووقاية كل حليف من نشاطات أي طرف آخر في الحلف، قد يشكّل نشاطه خطراً على أمن أي من الدول المتحالفة ومصالحها، وفي الأخير تحقيق النظام الدولي الذي هو الوظيفة الأهم التي يمكن للحلف تحقيقها، إذ يهدف أساساً إلى الانسجام والتآلف بين أعضائه وتأسيس نظام دولي يتمثل في نموذج من السياسات الدولية المستقرة. (Osgood 1968, p289)

بعد الحرب الباردة عرف الحلف جملة من التفاعلات الجديدة إما داخل الحلف، أو خارجياً في العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، أو بين الدول الأوروبية ذاتها. وعرف الحلف تغيراً وتجديداً في مهامه من جراء غياب الخصم، فالتغير في موازين القوى من جراء التغييرات العميقة التي شهدتها النظام الدولي خلال فترة التسعينات، التي بدورها أدت إلى التغييرات على مستوى الحلف الأطلسي الذي خفف من طابعه العسكري إلى دعم الطابع التعاوني في علاقاته، مما جعل من هذا الطابع المبرر لبقائه رغم زوال حلف وارسو الذي تم حله في 1991. صرح "غيرهارد شرويدر" بهذا الصدد أن "هناك ضرورة لكي يتكيف حلف شمالي

الأطلسي -الناتو- مع الوضع الجديد، بعد إنتهاء عصر الحرب الباردة، وأن يتحول إلى منظمة جديدة تختلف تماما عما كانت عليه في السابق". (العسلي 2000، ص 27)

نجد أن من أبرز التعديلات الضامنة لإستمرار تواجد الحلف الأطلسي نجد توسيع نطاقه ليضم دول جديدة مما يفرض تعديلا آخر في مهامه في ظل النظام الدولي الحالي، لعل التغيير مرتبط بنقاط أبرزها: التحول على مستوى الهدف الخارجي الذي كان يتمثل في إحتواء الشيوعية، أصبح داخلي مرتبط بتنسيق سياسات الدول الأعضاء على كافة المستويات، نذكر كذلك الانتقال بالإستراتيجية النووية من الإطار العسكري إلى الإطار السياسي، بمعنى من ممارسة الردع إلى ممارسة الحماية، كما عرف نطاق الحلف الأطلسي تغيرا، إذ إمتد نطاقه أبعد من حدود الدول الأعضاء نحو الشرق والجنوب.

حتمية التغيير في توجهات وسياسات الحلف الأطلسي تعود إلى جملة المخاطر تهدد مصلحتها خاصة النفطية منها بضمان الإمدادات نحوها وكذا ضمان بقاءه وأمن أطرافه ومن بين التهديدات والمخاطر نجد عموما ما يرتبط بإنتشار الأسلحة النووية في ظل غياب الرقابة، هذه الرقابة التي تمتد حتى إلى تحركات القوى النووية في ظل تصاعد الرغبة الإستقلالية للإتحاد الأوروبي الساعي إلى بناء سياسة أمنية مستقلة عن الهيمنة الأميركية والبحث عن سياسة خارجية أوروبية موحدة. (الحي 1996، ص 21) ضف إلى ذلك التخوف من رجوع روسيا إلى الساحة الدولية، (العايب 2004، ص 59- 94) وكذا ممارسة الترقب على التحركات المشبوهة في ظل تزايد خطر تنامي الإرهاب الدولي عن طريق دعم القواعد العسكرية الأمريكية بأجهزة للمراقبة والتجسس، فبعد حرب الخليج إرتأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة هذا الدعم لقواعدها بأجهزة للإنذار المبكر مما يسمح لها بالتدخل السريع كذلك لمراقبة النزاعات الإقليمية وحصرها عملياتنا وعسكريا لمنع إمتدادها إلى دول مجاورة. (بلقزيز 1991، ص 10)

الفرع الثالث: مجموعة بروتون وودز

يعتبر صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة من وكالات هيئة الأمم المتحدة، أنشئ هذا الصندوق والبنك العالمي بموجب معاهدة بروتون وودز (Bretton woods) في 1 جويلية 1944 بعد الحرب العالمية الثانية (حشيش 2002، ص 157- 163) وإنهيار النظام الاقتصادي الكلاسيكي، بولاية "نيوهامشير" الأمريكية، وبدأ عمله رسميا في 27 ديسمبر 1945،

(COUSSY s.d.) يقع مقره في العاصمة الأمريكية "واشنطن"، بلغ عدد أعضائه 184 بلدا عضوا، من بين الأهداف التي أنشئ لها العمل على تعزيز وتحقيق إستقرار وسلامة الاقتصاد العالمي المالي والنقدي، ومنع وقوع الأزمات في النظام النقدي والمالي الدوليين. (الموسوي د.س.ن، ص305)

كما يعتبر الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة بإجراء النقاشات والحوارات عن السياسات الاقتصادية لكل البلدان، إذ يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد الكلي، ومؤشراته (الإنفاق، الإستهلاك، الإتفاق الحكومي، الإستثمار، معدلات التضخم وميزان المدفوعات... الخ). بالإضافة إلى إهتمامه بتحقيق الاستقرار المالي والنقدي عن طريق مراقبة أسعار الصرف وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية والرقابة عليها. بصفة عامة تتمثل الأهداف المعلنة للصندوق النقد الدولي في ضمان التوسع المتوازن في التجارة العلمية، تحقيق استقرار أسعار الصرف، إجراء التصحيح المنظم للاختلالات موازين المدفوعات، ورغم الصعوبات والأزمات إلا أنه توصل الصندوق إلى تحقيق بعض الأهداف المسطرة خاصة ما تعلق بأداء الاقتصاد الكلي وتحقيق التوازن وخفض العجز. (Nsouli 1999,p2,3)

يعد صندوق النقد الدولي من آليات العولمة في صورها الإقتصادية والتجارية والمالية التي تعنى بإزالة العوائق والحواجز أمام حرية التبادل وإندماج الإقتصاديات الوطنية بالاقتصاد العالمي بفضل تأثير مجموعة من المؤسسات التي يراد لها أن تأتي بالنمو والاستقرار الاقتصادي للجميع. (Stieglitz 2001,p17) يبقى السؤال الجدير بال طرح متعلق بما إذا تمكن صندوق النقد الدولي في تحقيق أهدافه؟ في الصدد يرى "جوزيف ستيجليتز" أن هذا الصندوق «أصبح يهمل كلية مشاغل الفقراء، حيث توجد مليارات لأجل حل مشاكل الصرف والمصارف، ولا توجد بضعة دولارات ضرورية لدعم أسعار المواد الغذائية لصالح أولئك الذين حرمتهم خطط صندوق التعدد الدولي من عملهم»، من هنا جاءت المطالبة بإصلاح هذه المؤسسة الدولية المالية وتكرزت أبرز الملاحظات النقدية الموجهة له حول جوانب متعلقة بضرورة الفصل بين المصالح والإيديولوجية وعمل المؤسسات المالية، وتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ التدابير والتوصيات والقرارات بشكل بناء وجماعي وشفاف، وكذلك الإهتمام بإنشغالات الفقراء في العالم والعمل على تحقيق نمو اقتصادي طويل وأداء دور مركز الاختصاص في الاستقرار والنمو العالمي، دون نسيان التركيز على

مجالات الإصلاح في السياسات الكلية وفقا للمعايير العلمية والفكرية للخبراء بعيدا عن مصالح السياسة وأيديولوجيتهم، مع أهمية العمل كمؤسسة مفتوحة تتعلم من التجربة والحوار وتتكيف مع المتغيرات والمستجدات. ولقد أكدت الأزمة المالية العالمية الأخيرة، ضرورة الإستماع إلى هذه الأصوات المنادية بالإصلاح للخروج من ظاهرة الإقصاء التي أدت إلى الوضع الكارثي، (ستيغليتز 2003، ص303) الذي بإمكان صندوق النقد الدولي المساهمة بتجاوزه من خلال جعل ثمار العولمة الاقتصادية من زيادة التدفقات ومعدلات النمو والتجارة بلا حدود والتبادل بلا قيود في متناول الجميع بما فيهم فقراء العالم. نخلص إلى أن هذه الفكرة الأخيرة تبقى مجرد أمل ورجاء في ظل الواقع القائم على كون صندوق النقد الدولي مجرد وسيلة في خدمة مشروع الهيمنة الأمريكي المعلوم، كإستراتيجية تسعى لتحقيق تعميق العولمة الاقتصادية، أي سيادة السوق عالميا، وتدمير قدرة الدول والشعوب على المقاومة السياسية. (أمين و أخرون 1997، ص76)

تعتبر من جهتها المنظمة العالمية للتجارة آلية مستجدة في النظام الدولي الجديد والأداة الأساسية للعولمة والركيزة الثالثة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، تتولى عملية تحرير التجارة العالمية والإشراف على حل الخلافات بفضل أنظمة أكثر فاعلية وأكثر إلزاما وسرعة، تتضمن مهامها حسب المادة الثالثة عمليات الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف، وكذا فض المنازعات الدولية المتعلقة بالمعاملات التجارية وفق الأسس التي حددتها اتفاقيات "الغات"، كذلك التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لهما بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام والتوازن في عملية صنع السياسات الاقتصادية الدولية. (العبادي 1999، ص92)

كما تسعى منظمة التجارة العالمية لخلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، وزيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي وذلك بتعظيم الدخل العالمي ورفع مستويات المعيشة، وكذا زيادة الإنتاج والتجارة العالمية وإنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية، كذا إشراك الدول النامية وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية. (عبد المطلب 2003، ص182)

المطلب الثاني: المؤسسات الغير رسمية

الفرع الأول: المنظمات غير الحكومية

المنظمات الغير حكومية هي عبارة عن هيئات عاملة متخصصة غير تجارية وذات بعد خيرية تعرف بالمجتمع المدني ظهرت منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في أوروبا وأمريكا الشمالية، تضم أشخاص متطوعين موظفين من كل بقاع، تنشط هذه المنظمات في كافة مناطق العالم وجميع الميادين ذات الطابع الإنساني (البيئة، حقوق الإنسان، الرعاية الصحية، الإغاثة... الخ) (Gounelle 1998, p161). يتجاوز عدد المنظمات غير الحكومية الدولية 1500 منظمة نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر: المنظمين الفرنسيين أطباء بلا حدود ومجموعة التنمية (Groupe Développement)، هيئة كير الدولية للولايات المتحدة، المنظمة التابعة للمملكة المتحدة للمعونة للعمل (Action Aid)، المنظمة العالمية الإيرلندية (Concern Worldwide)، المنظمة السويسرية (Helvetas)، المنظمة الإسبانية (Intermon)، المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، المنظمة التابعة للمملكة المتحدة أوكسفام، منظمة العفو الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، السلام الأخضر في قطاع البيئة. لقد تم قبول عضوية المنظمات غير الحكومية الدولية من طرف هيئة الأمم المتحدة في 27 ماي 1968 و بإقتراح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأممي بشرط أن تتعهد هذه الأخيرة بدعم عمل الأمم المتحدة وتسعى لترويج المعرفة في مبادئها وفقا لأهدافها ومقاصدها ولطبيعة ونطاق إختصاصها وأنشطتها. لقد تزايد الحماس لتفعيل المنظمات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة، غير أن هذا الحماس بدأ في التبخر بعد أن تبين أن المنظمات الدولية أقل فاعلية مما كان متوقعا في التعامل مع الحروب الأهلية والاحتياجات الإنسانية الطارئة. فقد تبين أن تنسيق التحركات متعددة الأطراف تكنفه صعوبات مهمة تنتج من المصالح المتناقضة للدول والمنظمات الدولية المختلفة، وبسبب مشكلات صنع القرار، والقدرات العسكرية المحدودة للتحالفات المؤقتة والمنظمات الدولية، والتكلفة العالية للعمليات متعددة الأطراف، وبسبب حساسية الرأي العام لفقدان ضحايا العمليات متعددة الأطراف. وعلى الرغم من النفوذ الذي قد يكون للولايات المتحدة الأمريكية في المنظمات

الدولية، فإن هذه المنظمات سوف يكون لها دائما هيكلها وإجراءاتها وأولوياتها الخاصة التي تعوق ترجمة النفوذ الأمريكي في شكل سياسات لهذه المنظمات

الفرع الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات

تعرف بالشركات المتعددة الوظائف، يعرفها "ماتيزو" ب: "المؤسسة التي تقوم بعملية كبيرة ومتشعبة جدا في البلدان الأخرى، وتمتلك هناك طاقات إنتاجية كبيرة، وتمارس نشاطها في عدد من الدول، وتحقق نسبة هامة من أرباحها 25 ٪ على أقل تقدير خارج الدولة الأم، كل هذا في إطار إستراتيجية موحدة." ويعرفها "ماكدونالد" بأنها: "تلك الشركات التي لها ما يعادل 20 بالمائة من رأس مالها موظفا في منشآت خارجية، على اعتبار أنه عند بلوغ هذا المستوى بالذات، يحدث إنعطاف حاسم في الإدارة بغلبة التوجه العالمي على حساب التوجه القومي." (أميرونوف 1983، 35).

تنتمي أغلبية هذه الشركات لدول الشمال والعالم المتقدم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والإتحاد الأوروبي، يتجاوز عددها 37 ألف شركة لها 170 ألف فرع أجنبي فهي عبارة عن ورشات عمل ميدانية تمارس أعمالا في نطاقات واسعة تشمل التصنيع والتسويق والتشغيل، وتمتلك فروع في القارات الخمس، وبشكل خاص في الجنوب المتخلف، أهم هذه الشركات العابرة للقارات ذات التأثير العالمي نجد تلك التي تعمل في قطاع المحروقات كشركة (إكسون) و(موبيل) الأمريكيةتان، أما في مجال البنوك نجد شركة (آليانز) الألمانية، في ميدان السيارات نجد (تويوتا) اليابانية وفي ميدان التوزيع نجد شركة (كارفور) الفرنسية.. إلخ. كما أن مبيعات شركة (Sony) على سبيل المثال تساوي الناتج المحلي لدولة كم دول العالم الثالث كمصر. (مجهول، حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة 1997).

ينظر الكثيرين إلى هذه الشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسيات نظرة عداء فهي شركات ذات سياسات استغلالية للدول المتخلفة، وكثيرا ما تورطت في نشاطات غير قانونية، ولعل المثال الأكثر كلاسيكية ما مارسته شركتنا (آي.تي.ت) و(أناكوندا كوبر) في فترة السبعينيات من ضغوطات لإسترجاع أصولها المؤممة، وللإطاحة بحكومة سلفادور ألبيندي الإشتراكية بمساعدة وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية (قريفيش وأوكلاهان مرجع سابق) كما تتهم هذه الشركات كذلك بتجاهل حقوق الإنسان، وإختراق مبادئ القوانين وحتى قوانين الطبيعة بإلحاق خسائر

كبيرة للبيئة فهي (تلويث الأرض والجوّ)، وحسب التقرير الصادر عن أمانة الأمم المتحدة، والمعنون "الإستثمار في العالم 1992" فالشركات المتعددة الجنسيات تلعب الدور الأساسي وهام المنظم المركزي في إقتصاد عالمي يتزايد تكاملا يوما بعد يوم. (مجهول، 2000، ص113) إذ تستحوذ الدول المتقدمة على حوالي 85% من النشاط الإستثماري لهذه الشركات المتعددة الجنسيات، مقابل إستحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على نسبة تعادل 50% من هذا النشاط الإستثماري في العالم. (السعيد 1998، ص33)

الفرع الثالث: المؤسسات الإعلامية العالمية

أبرز ملامح النظام العالمي الجديد حدوث ثورتين، الأولى في ميدان العلوم والتكنولوجيا العلمية والمعرفية والثانية في مجال الإتصالات والمواصلات ووسائل الإعلام المختلفة، كثورة الأنترنت والتي تنمو بمعدلات مذهله تصل إلى 20% كل ربع عام والحواسيب، والهواتف النقالة والمحطات الفضائية، بشكل حوّل العالم إلى قرية كونية صغيرة. (عطا د.س.ن، ص231، 232) كما شهدت نهاية القرن العشرين قفزة تكنولوجية نوعية في مجال تقنية المعلوماتية التي لم تعد تعتمد على الهاتف والفاكس والبريد العادي بعد الدرجة التي بلغتها شبكة الأنترنت على الساحة الإعلامية وبقوة من خلال نشر هذه الشبكة العنكبوتية، ومن خلال النقلة العملاقة التي عرفتها الإتصالات في خاصة ما تعلق بالأشكال المباشرة، الجديدة والمتزامنة للإتصالات بين الأفراد والشعوب، نذكر من بينها التخاطب الكتابي (**Chatting**) والتخاطب الصوتي (**Conferencing**) والمزدوج بالصوت والصورة (**Video-conferencing**)، وكذا ظاهرة التنافسية الكبيرة، مما ساعد على ذلك تناقص قيمة المادة في السلع وزيادة القيمة الفكرية والذهنية نتيجة استخدام الحاسبات وأجهزة الاتصالات، إذ يرى البعض في الثورة المعلوماتية جزءا لا يتجزء من الثورة العسكرية. (توفلر و توفلر 1995، ص30) ضف إلى ذلك أنه منذ أن أصدر "مارشال ماك لو هان" كتابه في عام 1970 المعنون "حرب في القرية الكونية"، ثم "زنينو برجنسكي"، لكتابه "أمريكا والعصر الإلكتروني"، ساهما معا في تفسير التأثيرات المتبادلة بين مختلف دول العالم من جراء تقدم وسائل التكنولوجيا والمواصلات، (عتريس 1998، ص04) التي أخذت تتوسع في كل الإتجاهات، إذ تؤكد

الدراسات على إستحواذ التجارة الإلكترونية العالمية وحدها على 70% من حجم التجارة الدولية عام 2010. (صارم 2000، ص79)

خاتمة

يؤكد لنا التاريخ السياسي الدولي أن ظاهرة التنافس والصراع من أجل القوة والبقاء والهيمنة، هي حالة عادية رافقت الكيانات السياسية، إلا أن الأمر الغير عادي هو أن يتصور البعض أو الخاص أن الوضع الدولي المجسد في هذا النظام الدولي المسمى بالجديد، قد وصل إلى حالة من الثبات والدوام الغير قابل للتغيير، بفعل إحكام الولايات المتحدة الأمريكية لسيطرتها المنفردة عليه بأيدولوجيتها الليبرالية المنتصرة، هذا من الناحية النظرية. أما من الناحية الفعلية، فالواقع يؤكد تراجع السيطرة والهيمنة الانفرادية الأمريكية، إذ لم يعد هناك شك أن هناك تحولات في بنية النظام الدولي، وهذا مع بداية القرن الحادي والعشرون بفعل ظهور قوى دولية جديدة تتطلع لدور أساسي في النظام العالمي، بشكل يتوافق مع طموحاتها وكذا تنامي قوتها العسكرية والاقتصادية. يعني هذا الأمر، أن الولايات المتحدة لاتزال هي القوة المهيمنة العالمية لكن لم تعد وحدها، وهذا منذ ارتفاع موجة التيارات الإقليمية وصعود أقطاب جديدة في النظام الدولي. بالرغم من أن هذه القوى الطموحة والصاعدة لم تتمكن بعد من بلوغ المكانة أو القوة (في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والحضارية) التي تكتسبها الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه القوى أضحت تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في نسبة معينة من هيمنتها التي لم تعد هيمنة مطلقة.

قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- إسماعيل صبري، مقلد، (1979)، الإستراتيجية والسياسية الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية
- إسماعيل صبري، مقلد، (1991)، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية
- ألفين، توفلر وهايدي، توفلر، (1995)، الحرب والحرب المضادة: الحفاظ على الحياة في القرن المقبل، ترجمة: صلاح عبد الله، الجماهيرية للنشر

- أميرونوف، (1983)، الأطروحات الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات، تر: علي محمد تقي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية
- جمال عبد الناصر، مانع، (2006)، التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع
- جوزيف، ستيغليتز، (2003)، خيبات العولمة، تر: ميشال كرم، دار الفارابي
- جيمس، دورتي، روبرت، بالاستغراف، (1985)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحفي، الكويت، كاضمية للنشر والترجمة والتوزيع
- سعد، حقي، (1999)، النظام الدولي الجديد مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، عمان، دار الأهلية
- سعد، حقي، (1999)، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع
- سمير، أمين، وآخرون، (1997)، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، دار التضامن
- سمير، صارم، (2000)، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة، بيروت، دار الفكر
- صامويل، هانتنجتون، (1998)، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، القاهرة، سطور
- ضياء مجيد، الموسوي، (د.س.ن)، الاقتصاد النقدي، الجزائر، دار الفكر
- عادل أحمد، حشيش، (2002)، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة
- عبد القادر، رزيق المخادمي، (2010)، النظام الدولي الجديد، الثابت والمتغير، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية
- عبد الحميد، عبد المطلب، (2003)، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، القاهرة: الدار الجامعية
- سعيد، عبد المنعم، (1987)، العرب ومستقبل النظام العالمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية
- عبد الناصر، نزار العبادي، (1999)، منظمة التجارة العالمية وإقتصاد الدول النامية، القاهرة، الدار الجامعية

- عطا زهرة، (د.س.ن)، مقدمة في العلوم السياسية، د.م.ن، مركز حمادة للدراسات والنشر والتوزيع
- كمال، منوفي، (1987)، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، الربيعان للنشر والتوزيع، ط1
- مارتن، قريفيش وتيري، أوكلاهان، (2008)، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية، مركز الخليج للأبحاث
- مجهول، (2000)، التحولات العالمية ومستقبل الوطني العربي في القرن الحادي والعشرين، دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية
- مجهول، (1997)، حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة، تر: عمران أبو حجلة، بيروت، معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الإجتماعية
- محمد، السيد سليم وآخرون، (1994)، النظام العالمي الجديد، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية
- مصطفى، كامل السعيد، (1998)، الشركات المتعددة الجنسيات في الوطن العربي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب
- هايل عبد المولى، طشطوش، (2010)، مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن، ددن
- Kenneth waltz, (1979), theory of international policies, publishing company
- M. Gounelle, (1998), Relation internationales, paris: Dalloz, 4^{Ed}
- Stieglitz Josèphe, (2001), La grande désillusion, paris: FAYARD
- المقالات:
- إسماعيل صبري، مقلد، (1985)، تحركات العملاق، على طريق الوفاق، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد جانفي / 39
- بسام، العسلي، (2000)، العولمة والمتطلبات الإستراتيجية الجديدة، الدفاع العربي، نوفمبر
- محمد عابد، الجابري، (1998)، "في مفهوم العولمة"، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 2

- خير الدين، العايب، (2004)، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة، شؤون الأوسط، العدد 115/ صيف
- عبد الله، بلقزيز، (1991)، بعد إختيار الإتحاد السوفياتي ما العمل؟، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 154/ جانفي
- سعيد، عبد المنعم، (1991)، حرب الخليج والنظام العالمي الجديد، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 01 ربيع/ صيف 1991
- طلال، عتريس، (1998)، المناظرة حول العولمة، شؤون الأوسط، العدد 71
- مصطفى، علوي، (د.س.ن)، السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد. 153
- وليد، عبد الحفي، (1996)، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد. 126
- Robert. E Osgood, (1968), Alliances and American, Foreign Policy, The Johns Kopkingpress, London,

• الأطروحات:

- سميحة السيد فوزي، (1992)، الاقتصاد المصري والشركات متعددة الجنسية في ضوء التغيرات المحلية والعالمية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

• وثائق وتقارير:

- jean coussy, FMI et banque mondiale: une nouvelle stratégie, mondialisation économique et développement
- Saleh M. Nsouli, (juin 1999), Dix ans de transition: progrès et défis, finances et développement,

• مواقع الانترنت:

- جاد الكريم الجباي، أزمة الرأسمالية المعاصرة، في: <http://www.dctcrs.org>
- حسين بوقارة، إنعكاسات أحداث سبتمبر على العلاقات الدولية، موقع إلكتروني غير مسجل